1.94 فلس ربحية السهم في الربع الأول

حققت شركة مجموعة أرزان المالية أرباحاً في الربع الأول 2015 بلغت 1.55 مليون دينار بربحية للسهم 1.94 فلس، مقارنة مع أرباح بلغت 1.8 مليون دينار بربحية للسهم 2.26 فلس حققتها الشركة في الربع الأول 2014.

رئيس مجلس الإدارة.. الرئيس التنفيذي في «أرزان»

زينل: لا قناعة حكومية بدور القطاع الخاص

تامر حمماد

قال رئيس مجلس الادارة، الرئيس التنفيذي لمجموعة ارزان القابضة جاسم زينل إن مجموعة أرزان كغيرها من الشركات تأثرت بالأزمة المالية في 2008، لكن، لأن لإدارة المجموعة استراتيجية قابلة للتنفيذ في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فقد استطاعت تخطي الأزمة وتخفيض ديونها للبنوك، مبيناً أن فلسفة عمل «أرزان» القائمة على تنويع الاستثمارات، تهدف الى تقليل المخاطر لأدنى درجاتها، حفاظا على حقوق المساهمين والمستثمرين، اضافة الى تركيز استثماراتها في دول ذات اقتصادات متينة، وتتمتع بأنظمة سياسية واقتصادية مستقرة ومتطورة. وأكد زينل في حوار مع **القبس** انه يطمح الى تحويل «أرزان» من المحلية الى العالمية، منتقدا إحجام البنوك المحلية عن تمويل المشاريع، اضافة الى عدم قناعة الحكومة بدور القطاع الخاص في بناء الدولة.

وتناول زينل أداء البورصة في الفترة الحالية، لافتا الى انها تكاد تكون السوق الوحيدة بالمنطقة التي لم تتعاف من آثار الازمة المالية حتى الآن، مؤكدا افتقادها الى ثقة المستثمرين، الا انه اوضح ان هناك مؤشرات ايجابية مؤخرا على تحسن اداء الشركات.

واشار زينل الى ان «ارزان» ستطرح قريبا صندوقا متخصصا في الاسهم الخليجية، إضافة إلى منتجات استثمارية متنوعة في المرحلة المقبلة.. والى تفاصيل اللقاء:

● جاسم زينل متحدثا لـ **القبس** تصوير أحمد سرور

عن «أرزان»

1. الشركة تعمل على تنويع الاستثمارات لتقليل المخاطر إلى أدنى درجاتها
2. استحواذات عقارية عالية الجودة بنحو مليار دولار في أميركا ودول أوروبية
3. خفضت ديونها إلى نحو 17% من إجمالي قيمة الأصول
4. تشارك بـ 10% على الأقل من قيمة كل استثمار لضمان ترابط المصالح
5. ستطرح صندوقاً متخصصاً في الأسهم الخليجية قريباً إضافة إلى منتجات استثمارية متميزة

● ماذا تتوقع لأداء «أرزان» في عام 2015؟ وهل انت راض عن أدائها في عام 2014؟

- أداء المجموعة في عام 2014 كان أفضل من الأعوام السابقة في ظل الظروف الراهنة لقطاع التمويل من حيث المنافسة الشرسة من قبل البنوك من جهة، واعتذار البنوك عن تمويل شركات الاستثمار والتمويل منذ بداية الازمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الكويتي بشكل خاص.

وقد استطاعت معظم دول العالم تخطي الأزمة المالية بدرجات متفاوتة، بفضل دعم حكوماتها، فيما عدا القطاع الخاص في الكويت الذي لا يزال يعاني آثار تلك الأزمة.

● ما حجم المشاريع الجديدة التي تنفذها المجموعة، وما تفاصيلها؟

- قامت المجموعة بالاستثمار مع مجموعة مختارة من المستثمرين في أصول مميزة وعالية الجودة ومدرة للدخل، تضمن عائدا مستمرا لها ولشركائها، وذلك تحت إشراف شركة أرزان ثروات ومقرها المركز المالي العالمي في دبي، والتي تتضمن خبرات عالية في مجال اختيار الأصول الاستثمارية ومجال تقديم الخدمات الاستشارية. وقد تمكنت شركة أرزان ثروات من تنفيذ استحواذات عقارية عالية الجودة والتصنيف في كل من الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، جمهورية ألمانيا الاتحادية ومملكة النرويج لمصلحة الشركة الأم، ومجموعة مميزة من شركائها في منطقة الخليج وأوروبا وبمحفظة تقدر بأكثر من مليار دولار أميركي.

وتصبو شركة أرزان ثروات الى ان تصبح شركة عالمية من خلال التميز في أدائها وكسب ثقة عملائها وتطبيق أفضل الممارسات العالمية وتواجدها في مراكز الاقتصاد العالمية.

● ماذا عن نسبة القروض لحقوق المساهمين؟

- بلغت نسبة القروض لحقوق المساهمين في نهاية الربع الاول من عام 2015 ما يقارب 17.39.

● ما الفلسفة الاستراتيجية التي ترتكز عليها «أرزان»؟

- فلنبدأ أولاً بالرؤية التي تصبو اليها المجموعة، وهي تحويلها من مجموعة محلية الى مجموعة عالمية في نهاية المطاف، وذلك من خلال وضع سياسات استراتيجية واضحة وكذلك وضع الخطط العملية لتنفيذ أهداف الاستراتيجية وتحقيق الرؤية المتفق عليها. وذلك لأن لدى المجموعة إيمانا بعدم ضمان استمرارية نمو الشركات المحلية وضمان مكانتها التنافسية في المستقبل، وذلك لمحدودية السوق المحلي، بالاضافة الى عدم وجود رؤية واضحة للدولة.

● كيف تقارنون استثماراتكم الخارجية باستثماراتكم الداخلية؟ اي منها أفضل من حيث العائد؟

- في ضوء ما تم ذكره من حيث رؤية المجموعة وفلسفتها الاستراتيجية، فان المجموعة تقوم بتنويع استثماراتها لتقليل المخاطر إلى أدنى درجاتها، وذلك حفاظاً على حقوق المساهمين والمستثمرين. وفي السنوات القليلة الماضية ركزت المجموعة استثماراتها في دول ذات اقتصاديات متينة، وتتمتع بأنظمة سياسية واقتصادية مستقرة ومتطورة مثل الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية. وتقوم الإدارة المختصة بشكل مستمر بمراقبة المخاطر في تلك الاستثمارات واتخاذ القرار المناسب بخصوصها في الوقت المناسب.

وكنت أتمنى ان تكون إجابتي عن هذا السؤال بأن المجموعة تركز استثماراتها محلياً، ولكن واقع الحال لا يسمح بتنفيذ خطط المجموعة الاستثمارية محلياً، وأحد تلك الأسباب هو احجام البنوك المحلية عن تمويل المشاريع، بالاضافة الى عدم قناعة الحكومة بدور القطاع الخاص والمشاركة في تحمل المسؤولية في بناء الدولة، فمعظم القطاعات الاقتصادية تدار من قبل الدولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

● كيف استطاعت «أرزان» اثبات قدرتها على تخطي تداعيات الأزمة وما ترتب عليها من تقلبات في الأسواق؟

- بداية أود أن أوضح أن مجموعة أرزان المالية اليوم تختلف بدرجة كبيرة عن «الشركة الدولية للتمويل» سابقاً، حيث ان الكيان الجديد نتج عن دمج ثلاث شركات في ذلك الوقت، وقد اتخذ الملاك الرئيسيون في الشركة قرار إعادة هيكلتها في عام 2012 وتعيين إدارة جديدة لتواكب المعطيات الجديدة وتستطيع وضع استراتيجية وخطط لتخطي تداعيات الأزمة المالية وما ترتب عليها من انخفاض في قيمة الأصول.

وعليه، فقد عكفت الادارة الجديدة على وضع استراتيجية قابلة للتنفيذ في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعانيها القطاع ومازال. فتمكنت الإدارة من خلال استراتيجتها للسنوات الثلاث الأولى (2012 - 2014) من تمكين المجموعة من تخطي الأزمة المالية وتخفيض ديونها مع البنوك الى مايقارب 17% من قيمة أصول المجموعة، كما في نهاية ديسمبر 2014. وأصبح للمجموعة أنشطة متعددة، بالاضافة الى نشاط التمويل. وقد تم بعد دراسة مستفيضة ودقيقة تغيير اسم الشركة الى «مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار» ليعكس أنشطة المجموعة المتعددة منها التمويل والاستثمار والوساطة المالية وإدارة الأصول وإدارة الثروات، وتم تأسيس شركات تابعة متخصصة مثل أرزان ثروات ومقرها في المركز المالي العالمي في دبي، بالاضافة الى أرزان فينتشر كابيتال وأرزان للتحصيل.

لذا أصبحت إيرادات المجموعة متنوعة، مما يقلل من مخاطر أي أزمة مالية في المستقبل.

● تأثرت «أرزان» بالأزمة، فما هي الدروس التي تعلمتها من تداعياتها؟

- بالتاكيد « أرزان» تأثرت بالازمة المالية كما هو الحال مع جميع الشركات، ولكن منذ بداية الأزمة والشركة تعمل على تحسين أوضاعها، وقد تعلمت أرزان الكثير من الدروس من تلك الأزمة العاصفة، وعملت على وضع السبل الكفيلة بعدم تكرار التأثر بالأزمات بشكل كبير في المستقبل. ومن الأسباب التي أدت الى الأزمة المالية أسباب خارجة عن ارادة الشركات، ولكن هناك اسباب تتعلق بالادارة ومدى التزامها بمتطلبات الادارة السليمة. لذا دأبت أرزان على خلق هيكل تنظيمي للشركة مدعوم بإدارات متخصصة في تقييم المخاطر ومراقبتها مع فريق عمل عالي الكفاءة والخبرة.

● هل تتجه أرزان لطرح منتجات استثمارية خلال عام 2015؟

- فلسفة أرزان في المنتجات الاستثمارية هي تقديم الافضل من حيث الجودة ووفقاً لأفضل المعايير العالمية. فهدفنا هو الحفاظ على رؤوس أموال المستثمرين وتحقيق عوائد مجزية مع تقليل المخاطر للمستويات الدنيا. فلقد عشنا معاناة المستثمرين خلال الأزمة المالية ونقدر ألم المستثمر عندما يخسر مدخراته لأسباب مختلفة ومنها الطمع وسوء الادارة أو ضعف الادوات الاستثمارية وارتفاع مخاطرها. لذا فإننا في «أرزان ثروات» حريصون على دراسة كل استثمار دراسة شاملة ودقيقة من قبل فريق عمل متميز. وتشارك مجموعة أرزان المالية بنسبة لا تقل عن 10% من قيمة كل استثمار لضمان ترابط المصالح مع مصلحة المستثمرين الآخرين.

وسوف تقوم مجموعة أرزان المالية بتقديم صندوق متميز ومتخصص في الاسهم الخليجية عن قريب وبعد الحصول على الموافقات المطلوبة وسوف تطرح المجموعة منتجات استثمارية متميزة في المرحلة القادمة.

● برأيك هل أضرت بعض الشركات الاستثمارية بسمعة القطاع الاستثماري؟

- بكل تأكيد، نعم أساءت بعض الشركات لسمعة القطاع الاستثماري، وذلك لعدم التزامها بمعايير الإدارة السليمة أو لضعف الحوكمة أو لضعف القيادات الفنية والإدارية بالاضافة الى غياب دور الادارات الرقابية، مثل إدارة المخاطر أو إدارة التدقيق بالمستوى المطلوب.

فقد تمادت بعض الشركات في التوسع في أعمالها وفي مشاريع طويلة الأجل مقابل التزامات قصيرة أو متوسطة الأجل، وعندما عصفت الأزمة المالية بالاقتصاد العالمي وبصورة خاصة بالمؤسسات المالية، عجزت تلك المؤسسات المالية عن تجديد خطوط الائتمان للشركات الاستثمارية وفي ذات الوقت لم تتمكن تلك الشركات من تسييل بعض أصولها لسداد التزاماتها تجاه المصارف مما أدى الى تعثرها.

والأزمة كشفت في طياتها بعضا من حالات استغلال المناصب في عدد من الشركات لمصالح خاصة.

وهنا أدعو أعضاء مجلس إدارة الشركات لمحاسبة الإدارة عن مدى تطبيقها والتزامها بمبادئ الإدارة السليمة ومتطلبات الحوكمة حتى لا تتفاقم الأمور وتضرر مصالح المساهمين، كما أن للمساهمين حق مساءلة ومحاسبة أعضاء المجلس في الجمعيات العمومية والاطلاع على التقارير الصادرة عنها.

ولكن كل ذلك لا يبرر للحكومة عدم دعمها للقطاع الخاص وبخاصة شركات الاستثمار لأن هذا القطاع يستطيع تخفيف العبء على الدولة اذا ما قام بدوره بالشكل السليم وشارك في تنفيذ مشاريع التنمية. كما لايجوز تعميم ما قامت به شركة ما او ثلة من المسؤولين في هذا القطاع على عموم القطاع، لأن ليس من الأمانة ألا نذكر انجازات هذا القطاع. فمعظم المشاريع الناجحة هي من انجازات القطاع الخاص. وأنا في اعتقادي يجب أن نقوّم هذا القطاع وننظم عمله ونحفزه حتى يخفف الثقل على الحكومة.

● هل انت من داعمي هيئة أسواق المال وماتفعله؟ وما رأيك بالتعديلات الأخيرة على قانونها؟

- بكل تأكيد انا من داعمي هيئة أسواق المال، ولا يوجد سوق للأوراق المالية منظم بدون هيئة مستقلة تنظمه. وقد سبقتنا دول كثيرة في العالم والمنطقة. وللهيئة أهداف كثيرة ومهمة ومنها تنظيم نشاط الأوراق المالية، التأكيد على تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، إصدار التراخيص لكل من العاملين في النشاط وتنظيم عمليات الاكتتاب وعمليات الاستحواذ والاندماج وكثير من المهام الأخرى.

أما عن التعديلات الأخيرة على قانون الهيئة، فهي كانت ضرورية خصوصا بعد بروز سلبيات وثغرات أثناء التطبيق العملي للقانون فكان لا بد من سدها لخلق حالة من الاستقرار في أسواق المال.

وأتمنى ان تنضم الهيئة الى المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) لأن ذلك سوف يساعد الهيئة على تنمية عملها وعمل أسواق المال في الكويت.

● كيف تنظرون الى سوق التمويل المحلي؟ وما سبل تطويره؟

- سوق التمويل المحلي نشط الى حد ما، ولكن المنافسة شديدة، لوجود عدد كبير نسبياً من البنوك، بالإضافة الى شركات التمويل. وتتميز البنوك بانخفاض تكلفة المال لذا خيارنا الوحيد في المنافسة هو التميز والابتكار في خدمة العميل.

وممثلو «أرزان» متواجدون حيث يتواجد العميل ويقدمون لهم خدمة مميزة، لتلبية احتياجاتهم التمويلية. ونحن في «أرزان» قمنا بتطوير البنية التحتية لتقديم خدمة أفضل وأسرع ورقابة أفضل على المحفظة الائتمانية وجودتها. فقد انتهينا من تنفيذ وتطبيق أحدث البرامج وأنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالقروض بأنواعها وعمليات التحصيل من قبل شركة تمنوس العالمية.

ونتمنى على البنوك المحلية التعاون معنا في هذا النشاط، فهناك فرص جيدة للجميع ويمكن معها تطوير أداء هذا القطاع.

● ما رأيك في أداء البورصة حاليا؟

- أداء البورصة مرتبط بأمور عدة، ومن أهمها ثقة المستثمر والمتداول بها وبقوانينها، وثقته بالاقتصاد المحلي وأداء الشركات المسجلة في البورصة ومدى شفافية المعلومات والتقارير الصادرة عنها. إضافة الى ذلك فالبورصة تتأثر بالأحداث السياسية في الدولة والمنطقة والعالم.

ويبدو جلياً للمراقب للبورصات في المنطقة والعالم بأن البورصة الكويتية تكاد تكون البورصة الوحيدة التي لم تتعاف من آثار الأزمة المالية منذ عام 2009 حتى هذا التاريخ، وحتى نكون أمناء بالتقييم، فإن ذلك يرجع إلى عدة أسباب، منها: عدم جدية السلطتين التشريعية والتنفيذية في توفير الحلول الواقعية للسوق للخروج من أزمته، كما فعلت معظم دول العالم، ومنها الولايات المتحدة الأميركية، وهي أكبر الاقتصادات الرأسمالية وأكثرها تعقيداً في العالم، حيث لم تتراخ في تقديم الدعم الفعال للخروج من أزمتها.

● هل تؤيد انسحاب الشركات من البورصة؟ ولماذا؟

- أنا لا أؤيد بكل تأكيد انسحاب أي شركة من البورصة، لأن ذلك ينعكس سلبا على البورصة والاقتصاد الكويتي. وأدعو إدارة البورصة إلى دراسة هذه الحالة وايجاد السبل الكفيلة لتفعيل البورصة وجذب الشركات للادراج، وان كان هناك عبء مالي على الشركات الصغيرة تجب إعادة النظر في الرسوم وشروط الإدراج.

● هل هناك تشدد في منح الائتمان من البنوك؟

- لا أفضّل استخدام كلمة «تشدد»، لأن البنوك لديها سياسات خاصة بالائتمان، وهي متوافقة مع الجهات الرقابية في الدولة وتنظيم العلاقة بين البنك والعميل وتوثق الشروط التي على أساسها يتم منح التسهيلات. ولكن هناك تحفّظاً من قبل بعض المصارف تجاه بعض القطاعات الاقتصادية، مثل شركات الاستثمار، وذلك لما عانت منه المصارف من تعثر بعض الشركات خلال الأزمة المالية وللأسباب التي تم ذكرها سابقا.

إضافة الى التحفظ تجاه قطاع المقاولات لما يعاني منه هذا القطاع من تأخر في سداد الدفعات الخاصة بالانجاز من قبل مالك المشروع، وما يترتب عليه من عدم قدرة الشركة على الالتزام بمواعيد سداد مستحقات البنوك في الوقت المحدد.

لذا، يتحتم على البنوك ان تكون حصيفة في قراراتها الائتمانية لدرجة تحافظ على حقوقها، وهي بالتالي مسؤولة أمام المساهمين عن نتائجها. وما زالت البنوك تعاني من قراراتها السابقة، وما زالت متأثّرة نتيجة للمخصصات التي تأخذها لتغطية الحسابات المتعثّرة أو المخصّصات الاحترازية.

ولكن حان الوقت للبنوك أن تعيد النظر في قراراتها السابقة بخصوص التحفظ بشكل عام على بعض القطاعات، ولكن بعد أن تأخذ العبرة من الماضي وكيف تتفادى أخطاء الماضي في المستقبل. ودولاب الحياة والعمل يجب أن يستمر، لذا يجب إعادة دراسة كل شركة من جديد من الناحية الائتمانية لأن الكثير من الشركات كذلك تعلمت الدرس القاسي ودأبت على تصحيح أوضاعها بما يؤهلها الحصول على تسهيلات مصرفية تلبي احتياجاتها الفعلية.

ومن دون البنوك لا تستطيع شركات التمويل والاستثمار من النمو والنجاح لأن مواردها في نهاية الأمر محدودة ويصعب عليها المشاركة في التنمية.

● هل يمكن أن تتكرر أزمة تعثر قروض الأفراد؟

- لا أعتقد ذلك لأن التعليمات والإرشادات التي وضعها البنك المركزي كفيلة بعدم تكرارها وخاصة الآلية التي يسلكها البنك المركزي من حيث الرقابة المشددة على المصارف وشركات التمويل. إلا أن هناك بعضا من الشركات غير التابعة للبنك المركزي تقوم بتمويل بعض السلع ولا تقوم بالاعلان عنها لـ CiNet فتصبح خارج الرقابة، ويجب ايقاف مثل هذا النشاط من قبل وزارة التجارة.

> معظم القطاعات الاقتصادية تدار من قبل الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر

> صعوبة تمويل المشروعات تدفعنا لتنفيذ خططنا خارج الكويت

> شركات أساءت إلى سمعة قطاع الاستثمار لسوء الإدارة وضعف الحوكمة

> البورصة الكويتية تكاد تكون الوحيدة التي لم تتعاف من آثار الأزمة حتى الآن

> التعديلات الأخيرة على قانون هيئة الأسواق ضرورية لمعالجة سلبيات وثغرات

نصيحة للحكومة

وجه جاسم زينل نصيحة للحكومة قال فيها: من منطلق الحرص على وطني، أنصح الحكومة أن تضع أمامها رؤية واضحة وتعلنها لجميع المواطنين وتضع برنامج عمل واقعيا ضمن إمكانات الدولة وأن تقوم بمراجعة نسب الإنجاز لكل مؤسسة من مؤسسات الحكومة كل 6 أشهر وتعلن عنها وهذا يخلق نوعا من المنافسة بين مؤسسات الدولة لتحقيق برامج التنمية. كما أتمنى أن تركز الدولة على تنمية المواطن وتجعل له برنامجاً وطنياً استراتيجياً ليحوله الى مواطن منتج بدل من اعتماده على الحكومة.

وأخيراً يجب على الحكومة أن تفكر جدياً بإيجاد موارد أخرى غير النفط وان تستغل الفوائض المالية الموجودة لديها حالياً في إيجاد البدائل ووضع برنامج زمني لتحقيق ذلك.

السوق يفتقد ثقة المستثمرين

قال جاسم زينل ان هناك مؤشرات ايجابية في البورصة منها ان أداء الشركات يتحسن اضافة الى وجود رغبة من المستثمرين في تكوين مراكز في الشركات الجيدة ولكن ما زال السوق يفتقد الى ثقة المستثمرين. وفي نظري سوف يتحسن أداء السوق مع تحسن أداء الشركات وانجاز الحكومة لبرنامجها التنموي.

186.6 مليون دينار صافي الأصول

بسؤاله عن حجم أصول مجموعة أرزان حالياً، قال جاسم زينل: بلغ صافي أصول المجموعة في نهاية الربع الأول لعام 2015 ما يقارب 186.6 مليون دينار كويتي، وبذلك حققت ارتفاعا بما يقارب 2.9 مليون دينار كويتي عن رصيدها في نهاية ديسمبر 2014.